مبـدأ تكافؤ الفـرص التعليميـة في التعليم الجامعـي

أ/ أمينة مكناسي
باحثة في علم الاجتماع التربوي، جامعة قسنطينة 2

ملخص

إن السعي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي له الأهمية الكبرى لرؤية الاستدامة التي يحترم فيها كل طالب في الجامعة ويحقق إمكاناته. والهدف الأهم المتمثل في تحقيق المساواة هدف يشمل المجتمع بكامله ومن ثم يجب أن يسهم فيه جميع مؤسسات التعليم الجامعي والعالي. والمساواة في المجال الأكاديمي هو الوسيلة الرئيسية والأساسية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لإتاحة أفضل الفرص لجميع الطلبة والنهوض بالإمكانات التي يتمتعون بها. والعمل على معالجة حالات الحرمان التي تحدّ إتمام التعليم العالي، والتي تحول دون انتفاع الطلبة به والاستفادة منه على نحو متساوي، والإجراءات المتّخذة لتحقيق هذا المبدأ قد لا تكون عادلة بحدّ ذاتها، لكنّها تُطبّق لتحقيق العدالة النسبية لضمان المساواة التعليمية.

الكلمات المفتاحية :

المساواة – تكافؤ الفرص - حقوق الإنسان – التعليم الجامعي.

تاريخ الإيداع: 2018/03/23 **تاريخ النشر:** 2018/12/10

مجلة معابر ISSN : 2676-2064 المجلد 4 العدد 1 ديسمبر 2018

إن السعي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي له الأهمية الكبرى لرؤية الاستدامة التي يحترم فيها كل طالب في الجامعة ويحقق إمكاناته، والهدف الأهم المتمثل في تحقيق المساواة هدف يشمل المجتمع بكامله ومن ثم يجب أن يسهم فيه جميع مؤسسات التعليم الجامعي والعالي. والمساواة في المجال الأكاديمي هو الوسيلة الرئيسية والأساسية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لإتاحة أفضل الفرص لجميع الطلبة والنهوض بالإمكانات التي يتمتعون بها، والعمل على معالجة حالات الحرمان التي تحدّ إتمام التعليم العالي،والتي تحول دون انتفاع الطلبة به والاستفادة منه على نحو متساوي، والإجراءات المتّخذة لتحقيق هذا المبدأ قد لا تكون عادلة بحدّ ذاتها، لكنّها تُطبّق لتحقيق العدالة النسبية لضمان المساواة التعليمية.

أولا: تحديد المفاهيم:

1. الجامعة:

فالجامعة تعريفا هي "المؤسسة التي تتولى التعليم العالي لكن وظيفتها أكثر من مجرد تعليم عال، فهي تساهم في إنتاج العلم والمعرفة والثقافة ،وفي نقلها بهدف دفعها إلى الأمام من خلال تحسينها وتنويعها والإفادة بها. والجامعة مشتقة من كلمة (universitas) التي أطلقت في العصور الوسطى على المؤسسات التعليمية الجديدة. والكلمة لا تعني أكثر من رابطة أو إتحاد بين مجموعة منالأفراد ينظمون بأنفسهم شؤون مهنة معينة وقد أطلق التعبير في العصورالوسطى على كثير من نقابات التجار والصناع والبلديات ثم تطور في نهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر ليطلق على إتحاد المشتغلين بالعلم والتعليم من الطلاب والأساتذة."

وتعرف **الجامعة** أيضا بأنها: "مؤسسة التعليم العالي تتكون من عدة كليات تنظم دراسات في مختلف المجالات وتخول حق منح درجات جامعية في هذه الدراسات."

2. ديمقراطية التعليم:

تعني "تعليم جميع أفراد الشعب على السواء غير مميزة إحدى طبقاته عن الأخرى ،ولها طابع تربوي خاص بها ،لذا فالتربية الديمقراطية تهتم بتنوير كل فرد من أفراد الأمة ،وتيسر له من أسباب التعلم ما يعمل على تنمية شخصيته وتزويده بالعلوم والمهارات والاتجاهات التي في حياته اليومية".

كما "تعني الاعتماد على المبادئ والقيم الديمقراطية في توفير فرص متكافئة لتربية وتعليم وتدريب كافة أفراد المجتمع دون تحيز أو تمييز بينهم على أساس اقتصادي أو عرقي أو جغرافي أو جنسي أو عقائدي ،والأخذ بعين الاعتبار التباين والاختلاف في القدرات والميول". و"يرتبط مصطلح (ديمقراطية التعليم) بمفاهيم أخرى منها: حرية التعليم والعدالة في التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، التعليم للجميع، والمجتمع المتعلم".

3. تكافؤ فرص التعليم:

لغة :"كافأ فلانا: ماثله وساواه وتكافأ الشيئان تعادلا واستويا وتكافأت الفرص، تساوت أمام كل من يريدها بكفايته".

اصطلاحا: "يعني حصول كل فرد على فرص متكافئة مع أعضاء المجتمع الآخرين في الالتحاق بالتعليم المتاح في مجتمعه دون أن يكون هناك اختلاف في نوع الخدمة التعليمية المقدمة حتى يتمكن من أن يستفيد الاستفادة الحقيقية من برامج التعليم التي تقدمها الدولة".

4. الطالب الجامعي:

يعرف على أنه: **"**الشخص الذي اكتسب عن طريق الدراسة النظامية الطويلة بالجامعة بنوع خاص أتقن دراسة أكاديمية عليا أوأكثر، ويحصل على معرفة تفصيلية ومهارة في البحث أو التحليل النقدي في ميدان دراسته".

وعرفته **"حفيظة مخنفر"** بـ:"هو ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالانتقال من مرحلة الثانوية إلى الجامعة ليتابع دراسة تخصص علمي ما".

ثانيا: حول الديمقراطية والتعليم:

1 . مقومات الديمقراطية:

تتمثل فيما يلي:

- احترام إنسانية الفرد وتأكيد أهميته وكرامته، واحترام أدميته بقطع النظر عن جنسيته ولونه ومركزه الاجتماعي والاقتصادي.
- تساوي جميع الأفراد في الحقوق والواجبات وضرورة تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنون في كافة المجالات ،ومع العلم أن تكافؤ الفرص لا يعني تكوين أنماط متساوية من الأفراد بل يعني أن تتاح لكل فرد الفرصة التي تتماشى مع قدراته وإمكاناته.
- الإيمان بقيمة التربية والتعليم من أجل تقدم المجتمع ونهضته، وزيادة الوعي الديمقراطي فيه وإحداث التغير المرغوب وفي تلبية احتياجاته من الطاقات البشرية المدربة وفي إعداد أفراده لأدوارهم ومسؤولياتهم الاجتماعية، فالتعلم في المنظور الديمقراطي هو مفتاح التغير وأداته، وهو حق وواجب في الوقت نفسه على كل فرد ولا يمكن للديمقراطية أن تنتج أو تسود في مجتمع يسوده الجهل والأمية.

2. أهداف ديمقراطية التعليم:

تتمثل في ما يلي:

- تحقيق التوازن عند التوسع في إنشاء المؤسسات التربوية بين المناطق الريفية والحضرية لمعالجة اختلال في النظام التربوي بالمناطق الريفية.
- عدم اقتصار على حق كل فرد في التعليم لأنه يحمل في طياته أحيانا معنى عدم تكافؤ الفرص التعليمية فقط لوحظ أحيانا أن كثيرا من الأفراد يحرمون من هذا الحق أو يتسربون أو يرسبون بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية.

ثالثا: اللامساواة في الفرص التعليمية.

1. مفهوم اللامساواة واللامساواة التعليمية:

تعرف اللامساواة على أنها: "التوزيع الغير المتساوي للمكاسب أو الفرص على مختلف الأفراد داخل جماعة ما أو عدة جماعات داخل المجتمع، فإذا كانت المساواة القانونية أو المساواة في الفرص أو المساواة في توزيع الناتج ،عندئذ تصبح اللامساواة خاصية ملازمة للوضع الإنساني"."وفي الوقت نفسه الاهتمام الاجتماعي باللامساواة ركز على نطاق من حالات لا مساواة مختلفة :اللامساواة في الدخل،اللامساواة الصحية ،اللامساواة التعليمية أو اللامساواة في فرص التعليم".

وتعرف اللامساواة في التعليم:

يعرف المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته الحادية عشر في 14 ديسمبر 1960م اللامساواة التربوية الاجتماعية بأنها :"أي تفرقة أو إقصاء أو تفضيل على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين،أو المعتقدات السياسية وغيرها،أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الحالة الاقتصادية أو المولد ،يقصد منه أو ينشأ عنه عن إلغاء المساواة في مجال التعليم أو الإخلال بها."

2. الاتجاهات المفسرة للامساواة في التعليم.

أ. بيار بورديو وكلود باسرون:

ربما كان مفهوم إعادة إنتاج الثقافة هو الوسيلة الفضلى لربط عدد كبير من الموضوعات التي تناولتها المنظورات المعاصرة حول التربية والتعليم ويشير مفهوم إعادة الإنتاج الثقافي إلى الوسائل والطرق التي تنتهجها المدارس بمشاركة المؤسسات الاجتماعية الأخرى، لإدامة نواحي اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية جيلا بعد جيل. كما نشأ بحثهما هذا من نية مقاربة العلاقة البيداغوجية باعتبارها رابطة تواصل ليس إلا،ومن ثمة نية قياس مردودها أي بأكثر دقة نية تحديد العوامل الاجتماعية والمدرسية لنجاح التواصل البيداغوجي عبر تحليل تغيرات مردود

التواصل بالنظر إلى سمات المتلقين الاجتماعية والمدرسية، وقد تناولت دراسة هذين الباحثين وظيفة الجامعة في إعادة الإنتاج الثقافي للمجتمع كمحاولة لوضع النظام التعليمي بمختلف أجهزته في إطارها الطبيعي لبناء علاقات القوة. لدى اعتبر الباحثان النظام التعليمي برمته بناء فوقي يعكس العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المجتمع ما وفي شروط تاريخية محددة في الزمان والمكان ،وفي هذا الإطار يرى "بورديو" "P.Bourdieu" و"باسرون" "J.Passeron" "إن الجامعة تقوم بوظيفتين أساسيتين فهناك الوظيفة الداخلية وهناك الوظيفة الخارجية .فالأولى تعمل على تكريس الجانب الثقافي وإعطائه شرعية البقاء ونقله من جيل إلى جيل أما الوظيفة الثانية تكمن في اندماج الجامعة والتأقلم مع المعطيات الواقعية." وبذلك فالثقافة الجامعية هي ثقافة الطبقة المسيطرة المحولة إلى ثقافة شرعية قابلة للتموضع ولا جدال فيها ،وبالتالي فهي ثقافة اعتباطية وقسرية وذات طبيعة اجتماعية فهي تكون نتيجة لاختيار وانتقاء يحدد ما هو مثمن ومتميز أو عكس ذلك ما هو مبتذل وركيك وعمومي.

ب.ريمون بودون:

إن قطاع التربية والتعليم حسب "بودون" هو قطاع يشبه السياسة،إنه مسرح لظهور الأزمات والصراعات الاجتماعية الناتجة عن المفاعيل المنحرفة التي تبرزها علاقات الترابط بين الفاعلين الاجتماعيين،القائمة على سلوكياتهم وأفعالهم وليس نتيجة لعلاقات السيطرة وهكذا فاللامساواة في الحظوظ التعليمية في نظر "ريمون بودون" تنتج عن علاقات الترابط بين الفاعلين الاجتماعيين،الذي لا تخضع دائما للنظام بل بفعل التوتر والصراع الناتج عن تباين مصالحهم في منظومة التربية والتكوين.

كمايرى "ريمون بودون" أن هدف الانتقائية المدرسية ليس إعادة الإنتاج لبنى المجتمع فحَسْب كما يعتقد "بورديو" ،بما أنه هناك مؤسسات أخرى من شأنها أن تلعب نفس الدور وإن المؤسسات التعليمية لأعْجَز من أن يكون لها كل تلك القُدرة والقوة على فرض قوانينها على الأفراد. وبالتالي فإنه لا بد من تجاوز سلبية الأفراد وتصرفاتهم الآلية اللاواعية ومن ثَمّ التأكيد على إرادة الفرد

وعقلانيته ،ويبرز هنا مفهوم «اتّخاذ القرار» عند الأفراد الراغبين في مواصلة تعليمهم حسب الوضعيات الاجتماعية والثقافية المختلفة. ويتمسّك "ريمون بودون" بدور الفاعل الاجتماعي L'acteur social في تحقيق المساواة المدرسية والاجتماعية وفي فرض لُزوم التغيّر في أي مجال اجتماعي. وإن الظاهرة الاجتماعية في أساسها إنما تقوم على أساس عدة أفعال فردية هي الّتي تتجمّع وتتركّب لتمثّل أي نوع من الظاهرات الاجتماعية.وإن ارتفاع نسبة التمدرس والتقليل من انعدام المساواة في التعليم لا يؤديان إلى تغيير بنية التحرك بالنظر إلى القيم الواقعية حتّى لو افترضنا تغييرات عبر الزمان في البنية الاجتماعية ،شريطة أن تكون هذه التغييرات بطيئة بما فيه الكفاية.

فالتحرك الاجتماعي لا يتأثّر بشكل مباشر بمسألة التفاوت التعليمي وإنما هناك مُحددات أخرى هي المتحكمة في الحِراك الاجتماعي. ومع عدم إنكار أن الأصول الاجتماعية العالية تجعل من الحصول على وضع اجتماعي مرتفع شيئا أكثر يسرا، إلا أنّ الطبقات العليا معرّضة بشكل كبير إلى الانحدارية. وبشكل أكثر عمومية ،وبمعزل عن تأثير الأصول على المستوى المدرسي وتأثير المستوى المدرسي على الأوضاع ،فإن الفروقات في الوضع بين أشخاص ذوي أصل اجتماعي واحد تكون مُهمة جدا. ومن الطبيعي أن بِرهنة مشابهة يمكن سلوكها بخصوص متغيرات أخرى تابعة ،غير الوضع ،مثل الدخل.فالاختلاف في الجودة الإرثِيّة الثقافية تَبَعا للطبقات الاجتماعية لا تُفسر –إلاّ في قياسات جد محدودة– عدم تكافؤ الفرص التعليمية. والحديث عن تفاوت في الفرص المدرسية إنّما يحيل إلى خلل في أساس الفعل الاجتماعي للأفراد ،وبالإمكان الارتقاء والتصاعد الاجتماعي، خاصة إذا علمنا أن السلطة العامة لا يمكنها إلا أن تهتم بتقليص التفاوت في الفرص المدرسية بسبب طبيعة المجتمعات الحديثة.

رابعا: المساواة التعليمية في الجامعات وضوابطها

1. سياسة المساواة كسبيل لتحقيق ديمقراطية التعليم الجامعي:

يقصد باصطلاح سياسة المساواة في القبول، السياسة التي من خلالها يستطيع كل فرد في المجتمع أن يجد نوعا من التعليم بعد المرحلة الثانوية يتناسب وقدراته دون الحاجة إلى اجتياز اختبار قبول وطبقا لتعريفات التالية:

يرى "سكوت" "المساواة في القبول تعني وجود لائحة إدارية توضح الإستراتيجيات المتتبعة للتخلص من الحواجز التقليدية التي تحد من فرص التعليم فيما بعد المرحلة الثانوية وذلك بهدف إعطاء الفرصة لكل فرد لمواصلة تعليمه وتدريبه." بمعنى ضمان حق التعليم لجميع فئات المجتمع دون استثناء من أجل إكمال تعليمهم.

أما "قننجهام" فيعرف سياسة المساواة في القبول على أنها: "قبول أي طالب يحصل على دبلوم المدرسة العالية أو ما يعادله في أحد المعاهد أو الكليات دون النظر إلى معدله أو درجاته في الاختيار أو ترتيبه في الصف الدراسي."

وهناك العديد من علماء التربية ممن أكدوا على ضرورة إتباع هذه السياسة في قبول الطلاب في عصر تفجرت فيه المعرفة وأصبح من حق كل إنسان أن يحصل على نصيبه من التعليم العالي ،كما أكدوا أيضا على ضرورة التغلب على المشكلات الجوهرية التي قد تعوق تطبيق هذه السياسة في بعض معاهد التعليم العالي والتي قد تتمثل في ازدياد معدل الطلب على الالتحاق مقابل محدودية الأماكن والإمكانات.

وقد توصل "جورج برداي" G.Berrday في كتابه "جامعات للجميع" إلى أن: "المساواة في القبول أمر ضروري لأنه يتعلق بالوجود والمنافسة الصحية وعالم انفجار المعرفة وآداب السلوك الإنساني المطلق."

2. سياسة الانتقاء كسبيل لتحقيق ديمقراطية التعليم الجامعي:

يرى "سيمور هارز" S.Harris أن هناك زيادة مستمرة في خريجي الجامعات عن الوظائف المتاحة لهم ويضرب على ذلك مثلا بجملة الدكتوراه الذين يضطرون في بعض الأحيان إلى قبول وظائف في مجال السكرتارية لعدم وجود مكان لهم في مجالات تخصصهم وعلى ذلك فهذه السياسة ترتكز على ديمقراطية الاستحقاق أي على تحديد من تتوافر لديه القدرات التي تساعده على الاستمرار والإفادة من هذا النوع من التعليم وذلك في ضوء حاجات المجتمع لما في ذلك من فائدة لكل من الفرد والمجتمع.

حيث إن مفهوم ديمقراطية التعليم على النحو المعمول به في مجال التعليم الجامعي يعتبر من الأمور المعقدة، فلا يمكن بأي حال قصر هذا المفهوم على مجرد إتاحة الفرص المتساوية للالتحاق بالجامعات، كما لا يمكن أيضا اعتبار ذلك الحشد الهائل من الطلاب بهذا القطاع دليلا على ديمقراطيته، فديمقراطية التعلم الجامعي عملية تمتد جذورها الحقيقية إلى المستويات الأدنى في السلم التعليمي، وهذا الشيء هو ما يقرره خبراء السياسات التعليمية ،حيث يؤكدون بأنه لا يمكن فصل الالتحاق بالتعليم الجامعي عن المدرسة الثانوية وذلك لأن هناك عمليات انتقاء ذات أهمية كبيرة تتم في هذه المدرسة قبل الالتحاق بالتعليم الجامعي والعالي، فإن المتغيرات التي تطرأ في المدرسة الثانوية وما يعقبها من تأثير على عملية القبول بالجامعات أمر جدير بأن يحظى بالعناية والتحليل الدقيق.

خامسا: واقع الجامعة وطلابها

1. أزمة الطلبة الجامعيين:

تتضح أزمة الطلبة الجامعيين في: أن الضغط المعنوي والنفسي أشد وطأة من الضغط المباشر، وقد نستطيع أن نقول أن الضغوط التي كان يتعرض لها الطالب القديم كانت ضغوطا مباشرة، بينما نجد أن الضغوط الحديثة التي يتعرض لها الطالب الجامعي وغيره من الطلبة هي ضغوط غير مباشرة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك اختيار الطالب للكلية التي ينخرط فيها، أي الطالب الحديث يلتحق بالكلية التي يقوم بالدراسة فيها، لا عن اختيار شخصي بل إجبار قانوني أو اجتماعي، والأصل في الدراسة أن تقوم على الاختيار الشخصي.

وليست المسألة متعلقة باختيار الكلية فحسب، بل تتعدى ذلك إلى النهج الذي تضرب الجامعة فيه اليوم، لقد كان الأساس في الدراسة الجامعية قديما هو البحث العلمي الذي يضطلع به الطالب، لم تكن هناك مقررات محدودة كما هو الحال اليوم، كان الأستاذ هو الذي يضع خطوط الدراسة ويحدد معالمها، وحتى ذلك لم يعد من سلطة الأستاذ الجامعي، بل صار غير مختلف في هذا الصدد عن مدرس من المراحل التعليمية غير الجامعية ك مرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.

والواقع كذلك أن المسألة ليست مسألة كثرة وقلة في إعداد الطالب فحسب، وليست مجرد سير الأغوار المجهولة وطموحاً إلى استكشاف الآفاق التي لم يسبق أحد إليها، بل هي أيضاً مسألة واقع مادي يجده الطلبة الجامعيين مظلما أمامهم، ولقد كان الجامعيون قديما يحصلون على أكبر دخل بعد التخرج، بل أن المستقبل كان في انتظارهم بعد سنوات قليلة من التخرج، وطبيعي أن ينعكس هذا الحال الاقتصادي على نفسية الطالب الجامعي، وبخاصة فيقاس فيه الناس بما لديهم من أموال، وهل يأمل أحد الطلاب الجامعيين في أن يحقق آماله وأحلامه بالزواج بعد التخرج بعد أن أغلقت أمامه جميع المنافذ المتعلقة بالسكن وشراء المطالب الضرورية، ويخشى أن نقول تلك الهموم التي تجثم على قلوب الطالب الجامعي تصرفه عن الجد والابتكار، وتجعله يجتاز سنوات الجامعة ليجابه مصيرا محتوما، لأن واقع البلاء أفضل وأخف وطأة من انتظاره.

2. فهم وتحليل إلى أي مدى يمكن أن يكون لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية علاقة بإتمام التعليم الجامعي في الجامعة الجزائرية:

تعتبر الجامعة في المجتمع الجزائري المتحول والعمود الفقري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تمد جميع القطاعات بالموظفين والمهندسين والأطباء والمدرسين وغيرهم من الإطارات الأخرى، وهي في الوقت نفسه التعبير الأمثل لتطور القيم والتقنيات.

ولقد أرست معالم الجامعة في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي مع إنشاء المدرسة الأولى للطب عام 1832والتي اكتملت مع تأسيس الأربع مدارس العليا (الطب ،الأدب ،الحقوق والعلوم) عام 1909 وأنشئت هذه المدارس العليا لتلبية الاحتياجات الاستعمارية ،واحتياجات العملاء الذين كانوا يتوسطون بين الاستعمار والأهالي.

إذ تبدو وضعية الجامعة في هذه المرحلة غير واضحة المعالم،إذ أنها لم تكن جزائرية الأصل كونها خاضعة من حيث التكوين والتسيير ،والتنظيم إلى السلطة الفرنسية التي تخطط أهدافها الإستراتيجية بهدف تلبية الاحتياجات الاستعمارية ولكن بعد الاستقلال تغيرت النظرة للجامعة.

أي استقلت الجزائر وارثة الهياكل والتنظيمات التي كانت تخدم الاستعمار والمعمرين. ومع قلة عدد المتعلمين الجزائريين والنقص المفزع في الإطارات بعد الاستقلال مباشرة ،إلا دليلا على طبيعة هدف التنظيم التربوي الاستعماري والذي كان لا يخدم الشعب الجزائري وطبقاته المحرومة في الأرياف والقرى والمدن ،بل كان موجها إلى المعمرين لتدعيم أفكارهم الاستعمارية. إلى أن الجزائر استطاعت في فترة جد قصيرة من تحقيق الجزأرة ودمقرطة التعليم. كما لا يفوتنا هنا أن نسجل الكثير من الايجابيات والتي يمكن لأي عاقل نكرانها أو تجاهلها:

- انتشار الجامعات أو المراكز الجامعية تقريبا في كل الولايات الجزائرية،وهذا بعدما كانت ثلاث مدن فقط تهيمن على التعليم العالي(الجزائر العاصمة-وهران –قسنطينة).
- دمقرطة التعليم العالي:إذ أصبح في متناول جميع الفئات الاجتماعية.
- مجانية التعليم العالي وهذا ما لم نجده في العديد من البلدان، سواء البلدان الغربية وحتى كثير من الدول الغربية.
- جزأرة التعليم العالي :وهو كذلك مكسب مازالت العديد من الدول العربية لم تحققه ،إذ أن التأطير عندها أغلبيته من الأجانب.

ويعد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في التعليم واحد من أهم الحقوق التي حرصت عليها المواثيق الدولية، والدساتير وحتى التشريعات، والجزائر من الدول التي

تنادي بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة في التعليم، وقد وضعت ما يحقق ذلك ضمن بنود وفقرات سياستها التعليمية. ومن بين هذه القوانين قانون إصلاح التعليم العالي سنة 1971 وقد تمثل هدفه في تعبئة كافة الطاقات الجامعية من أجل تكوين رجال يفيدون التنمية، فلا يجب أن يقتصر الإصلاح على تكوين الإطارات الذي تضطلع به الجامعة الكلاسيكية، بل يتحتم تلبية كل الطلبات التي ستقدمها القطاعات المستخدمة والعمل على تحقيق المعادلة، تكوين شغل وفي هذا السياق ثم اقتراح تحديد المناهج التربوية وأشكال الامتحانات وأنماط تكوينية (قصير وطويل المدى)، يهدف إلى الوصول إلى فعالية أكبر في تسيير حركة التسجيلات والإسهام في التنمية الشاملة للبلاد وتمحور الإصلاح حول خيارات كبرى من بينها: الديمقراطية خلال سنة 1954 كان يلتحق جزائري واحد من بين 15.342 جزائريا بالجامعة أي أقل من 7 على 100.000 نسمة، وارتفعت هذه النسبة إلى قرابة 1 على خمسين خلال سنة 2002 أي (2050 طالب ل 15.342 نسمة) وبعبارة أخرى 2000 طالب ل 100.000 نسمة، ولم تقتصر الديمقراطية التي شجعتها مجانية التعليم العالي والاستفادة من الخدمات الجامعية، على البعد الكمي أي السماح بالالتحاق بالدراسات العليا لعدد أكبر من المسجلين بل فتحت المجال للشباب المنتمين إلى كافة الشرائح الاجتماعية ومناطق البلاد كلها، كما بذلت الدولة جهودا كي يستفيد البنات أيضا من ديمقراطية التعليم وفي مجال التوازن الجهوي، كان يوجد بالجزائر سنة 1962 مدينة جامعية حقيقة في الجزائر العاصمة مع ملحقتين جامعيتين لها بوهران وقسنطينة، وقد أتاح ذلك توسع للخريطة الجامعية خلال 2000 من إقامة جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا ومعاهد في أربعين ولاية موزعة على كل من الشرق والغرب والشمال والجنوب.

خامسا: توصيات الورقة البحثية

- إقامة ملتقيات حول مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لمعرفة درجات تطبيقها داخل الجامعات الجزائرية.

- العمل على ترسيخ مبادئ تكافؤ الفرص التعليمية وكيفية تحقيقها داخل الجامعات سواء كان ذلك للأعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الإداريين، العمال...الخ.
- تكثيف الدراسات الميدانية حول مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية داخل الجامعة الجزائرية للتفطن بعواقب ضعف تطبيقه إذ وجدت.

* * *

تلعب الجامعة الجزائرية دورا كبيرا في تلبية حاجات مجتمعها، كما لم تعد وظيفتها مجرد نقل للمعرفة العلمية فقط، بل أنها تسعى لغرس قيم واتجاهات قيمية في الطلبة لتهدف من خلالها في نهاية المطاف إلى خدمة الدولة الجزائرية وازدهارها، ومن هذا الدور القيادي الهام الذي تلعبه الجامعات الجزائرية في بناء المجتمع فهي تحاول بناء قدرة علمية وفكرية ومهنية وثقافية واجتماعية قوامها التكوين الأكاديمي الكفء والمتابعة الجيدة للطلبة والمساواة في عملية الانتقاء لإكمال التعليم العالي.

قائمة المراجع

- فوزي بومنجل : واقع التكوين الجامعي العربي و رهاناته المستقبلية ،مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغير ،دار الهدى للطباعة و النشر ،دط ،2007.
- محمد حمدان: معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار كنوز المعرفة للنشر، ط1، عمان، 2007.
- إبراهيم عبد الله ناصر وعاطف عمر بن طريف: مدخل إلى التربية ،دار الفكر لنشر ،ط1 ،عمان ،2009.
- أماني غازي جرار: المواطنة العالمية ،دار وائل لنشر ،ط1 ،عمان ،2011.
- فاروق عبده فلية وأحمد عبد الفتاح الزكي :معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا ،دار الوفاء لدنا الطباعة والنشر ،دط ،الاسكندرية 2004.
- محمد حمدان :معجم مصطلحات التربية والتعليم ،دار كنوز المعرفة لنشر والتوزيع ،ط1 ،عمان ،2007.
- مخنفر حفيظة: خطاب الحياة اليومية لدى الطالب الجامعي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة سطيف2، 2012_2013.
- عفاف محمد جايل :بعض معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ،العلم والإيمان للنشر والتوزيع ،ط1 ،الاسكندرية
- جوردون مارشال ،ترجمة محمد الجوهري ومحمد محي الدين وآخرون ،موسوعة علم الاجتماع ،موسوعة علم الاجتماع ،المجلس الأعلى للثقافة لنشر والتوزيع ،المجلد3 ،دط ،2001.
- جون سكوت ،ترجمة محمد عثمان :علم الاجتماع المفاهيم الأساسية ،الشبكة العربية للأبحاث والنشر والتوزيع ،ط1 ،بيروت ،2009.
- علي أسعد وطفة :تكافؤ الفرص الأكاديمية في جامعة الكويت ،تأثير متغيرات الوسط الاجتماعي ،مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية لنشر ،ط1 ،العدد29 ،الكويت ،2011.
- أنثوني غدينز وكارين بيردسال :علم الاجتماع ،ترجمة فايز الصياغ ،توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ،ط4 ،بيروت ،2005.
- بيار بورديو وجان-كلود باسرون :إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم ،ترجمة ماهر تريمش ،توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،بيروت ،2007.

- يسمينة خدنة :واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة ،جامعة منتوري قسنطينة ،2009.
- بن عيسى علال :الجامعة الجزائرية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الوطنية والدولية ،مجلة البحوث والدراسات الانسانية ،جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة ،العدد 03 ،الجزائر ،2008.
- عبد الكريم بزاز :علم اجتماع بيار بورديو ،مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه العلوم ،غير منشورة ،قسم علم الاجتماع ،جامعة منتوري قسنطينة ،2007.
- ادريس مقبوب :التغير الاجتماعي بين النظريات الكليانية والمنهج الفرداني ،مجلة نزوى ،العدد 68 ،عمان ،2011.
- منتدى معمري للعلوم ،النظريات الاجتماعية للتعليم.
http://maamri-ilm2010.yoo7.com/t717-topic
- الهلالي الشربيني الهلالي :التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين ،دار الجامعة الجديدة ،دط ،الإسكندرية، 2007.
- رهام فرج إبراهيم: أهم المشكلات التي تواجه الطالب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طالب جامعة عمر المختار في مدينة البيضاء، العدد29، 2015، ص20، تاريخ التصفح 2017/10/03، على الساعة17:41، من خلال الرابط التالي:
http://www.omu.edu.ly/articles/OMU%20Articles/pdf/Issue29/14.pdf
- دليل جامعة الجزائر للمدرسين والطلاب :جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة ،الجزائر ،1988-1989.
- بوساحة نجاة :إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،العدد 08 ،الجزائر ،جوان 2012.
- بوفلجة غيات: التربية ومتطلباتها ،ديوان المطبوعات الجامعية ،دط ،الجزائر ،1993.
- معتوق جمال :قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي ،منشورات مخبر لمسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة ،العدد2 ،الجزائر ،2006.
- طبال هشام: تطور الفوارق المجالية لمؤشرات التعليم بين البلديات في الجزائر خلال الفترتين 1998_2008، رسالة ماجستير، تخصص تنمية وسكان، جامعة لبليدة2، الجزائر، 2016_2017، ص 3، تاريخ التصفح 2017/10/04، على الساعة 15:53، من خلال الرابط التالي:
http://univ-blida2.dz/vrfpgrs/wp-content/uploads/sites/7/2017/07/pdf-1707061330.pdf

- أيمن يوسف: تطور التعليم العـاليالإصلاح والأفاق السياسية، دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر، رسالة ماجستير، علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.